

«الطرق» تطلق حملة تفتيش تتصدى لرفض توصيل الركاب

دبي - «البيان»:



يعيسى الدوسرى

الدوسرى: زيادة أعداد الشكاوى قدّعو للقلق ولا بد من تحديد الأسباب

مؤسسة المواصلات العامة، ارتياح المفتشين لسيارات الأجرة من المواقف الخصصة للجمهور، إصدار مخالفات فورية بحق السائقين المخالفين، إعداد إحصائية شاملة لجميع المخالفات المسجلة، رفع تقرير مفصل إلى المدير التنفيذي لمؤسسة المواصلات العامة بنتائج الحملة والتنسيق مع شركات الامتياز لإطلاعهم على النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها ووضع خطط العمل اللازمة في هذا السياق.

وأشار بأنه قد تم تحديد المواقع التي تفاقمت فيها هذه الظاهرة وذلك بالتنسيق مع مركز الاتصال في الهيئة وقسم الحجز والتوزيع في مؤسسة المواصلات العامة استناداً

يتمتعون من خلالها بصلاحية الضبط القضائي لممارسة أدوارهم كمفتشين ومراقبين لإضفاء الصبغة القانونية على الحملة وضبط المخالفين من سائقى سيارات الأجرة بما ينسجم والقوانين المنعية في هيئة الطرق والمواصلات في هذا القطاع الحيوي لهم.

وأوضح الدوسرى بأن الحملة ستنتهي في الأول من مارس وتستمر في مرحلتها الأولى حتى العاشر منه على أن يتم تمديدها لتصبح بشكل شهري إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك، وسيشمل برنامج الحملة توزيع المفتشين على المناطق التي حدرتها

على أعداد الشكاوى الواردة من الجمهور. ومن هذه المناطق التي ستكون ضمن نطاق عمل المفتشين والراقبين سيتي سنتر ديرة، مركز البستان، الرقة، الرقيبات، دناتا ديرة، شارع نايف، أبوهيل، ميدان بني ياس، شارع الفهيدى، هور العنرز(شرق)، القصيص (١,٢,٣)، بورسعيد، الطينة، البراحة، السوق الكبير، سوق الذهب، سكن العمال (سونا بور)، مركز برجمان، شارع خالد بن الوليد، السطوة، الكرامة، الرفاعة، المنخل، مول الإمارات، مركز ابن بطوطه ومنطقة القوز.

ولتفعيل أداء المفتشين بالشكل المطلوب، أكد الدوسرى بأن مؤسسة المواصلات العامة ستقوم بتكريمهم بجوائز وحاواز مالية تقديرًا للجهود التي سيبذلونها للعمل على انحسار هذه الظاهرة والقضاء عليها لأنها تؤثر وبشكل واضح ومن خلال ازدياد أعداد الشكاوى الواردة إلى الهيئة على مختلف الشرائح والأطياف والمكونات السكانية ومنها مجتمع الأعمال في دبي، وتأثيراتها السلبية على السائحين والزائرين ومنهم المشاركون في المؤتمرات والمعارض الدولية التي تستضيفها دبي على مدار العام خاصة هذه الأيام، إضافة إلى تأثيراتها على المستثمرين ورجال الأعمال الذين يتواجدون إلى دبي من مختلف أنحاء العالم لتأسيس عدد من النشاطات التجارية والاقتصادية في مختلف القطاعات الحيوية.

ولن تنهى مؤسسة المواصلات العامة مع السائقين المخالفين الذين يرفضون توصيل الركاب بدون أي سبب وجيه كارتباطهم مثلًا بحجز مسبق من خلال قسم الحجز والتوزيع حيث ستوجه بحقهم العقوبات النصوص عليها بشكل فوري، وستكافئ المؤسسة في الوقت نفسه السائقين للذين لم تُسجل بحقهم مثل هذه المخالفات، فضلًا عن التزامهم بقواعد السير والمرور والسلامة العامة على طرق وشوارع إمارة دبي.

أعلنت مؤسسة المواصلات العامة في هيئة الطرق والمواصلات عن إطلاق حملة تفتيشية ورقابية واسعة النطاق لمكافحة والقضاء على ظاهرة رفض توصيل الركاب من قبل سائقى سيارات الأجرة اعتباراً من الأول من مارس المقبل الأمر الذي يؤثر وبشكل سلبي على الوجه السياحي والحضارى لإمارة دبي ومكانتها كمركز اقتصادى وتجاري رائد إقليمياً وعالمياً.

وقال المهندس عيسى عبد الرحمن الدوسرى، المدير التنفيذي لمؤسسة المواصلات العامة إن الحملة تهدف إلى تحديد حجم ظاهرة رفض توصيل الركاب والتي لوحظ تصاعد وتيرتها في الأونة الأخيرة بحيث أصبحت أعداد الشكاوى بشأن هذه الظاهرة ترتفع بشكل يدعو إلى القلق، إضافة إلى تحليل النتائج والتوصيل إلى الأسباب التي تدفع السائقين إلى رفض توصيل الركاب إلى وجهاتهم، وضع الحلول الناجعة والفاعلة والبرامج الوقائية التي من شأنها معالجة هذه المشكلة، إطلاع شركات الامتياز، التي تعمل تحت مظلة مؤسسة تاكسي دبي، على نتائج وتحصيات الحملة ومتابعة تنفيذ التوصيات وقياس النتائج.

وأضاف بأن مؤسسة المواصلات العامة ستقوم بإشراك شرائح واسعة من موظفيها بـ 150 ليعملوا كمفتشين ومراقبين

يتمتعون من خلالها بصلاحية الضبط القضائي لممارسة أدوارهم كمفتشين ومراقبين لإضفاء الصبغة القانونية على الحملة وضبط المخالفين من سائقى سيارات الأجرة بما ينسجم والقوانين المنعية في هيئة الطرق والمواصلات في هذا القطاع الحيوي لهم.

وأوضح الدوسرى بأن الحملة ستنتهي في الأول من مارس وتستمر في مرحلتها الأولى حتى العاشر منه على أن يتم تمديدها لتصبح بشكل شهري إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك، وسيشمل برنامج الحملة توزيع المفتشين على المناطق التي حدرتها

حلول فاعلة

بمنج 150 موظضاً

الضبط القضائي

مكافحة التجاوزات